حل الإشكالية المنهجية في العلوم الإنسانية*:
"المنهج البنيوي أنموذجا مقترحا"

أ. م. د. علي عباس مراد

كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد

يستند عنوان هذه الدراسة وموضوعها إلى افتراض يفيد بأن ركن المنهج، وهو ثالث أركان الممارسة البحثية الأكاديمية في العلوم الإنسانية بعد ركني الباحث وموضوع البحث، يعاني من إشكالية تستلزم السعي لإيجاد حلول لها، وأن أحد الحلول المقترحة لهذه الإشكالية يتمثل في استخدام المنهج البنيوي في هذه البحوث.

البحث والمنهج..

يعد النشاط البحثي أحد أكثر أشكال العمل الأكاديمي أهمية وضرورة للوصول إلى المعرفة بما يتيحه للباحث من إمكانية لوصف وتفسير القضايا مثار اهتمامه ومجال دراسته، والتنبؤ بشأنها بأكبر قدر ممكن من الموضوعية والعلمية استنادا إلى خطوات (عمليات) متسلسلة ومترابطة وذات طابع منهجي، تبدأ بتحديد موضوع البحث، مرورا بجمع البيانات حوله ودراسته واستخلاص المعلومات منه، ثم صياغة الفرضيات المقترحة والخاضعة للاختبار والتجريب، تمهيدا للوصول إلى التعميمات النظرية المجردة بشأن موضوع البحث وفرضياته. وتتجلى في مثل هذا الجهد المعرفي المنهجي الطبيعة المركبة (المزدوجة) للعلوم الطبيعية والإنسانية من حيث هي علوم ذات بعدين أو ركنين:

– بعد معرفي نظري

– بعد عملي تطبيقي

ولا بد أن يتماها هذان الركنان في بعضهما ويمتزجان مكونين كيانا كليا موحدا يتحقق فيه ويتجسد الوجود الحي والفاعل للعلم في الفكر والعمل الإنسانيين. وعلى الرغم من أن الإشكالية المنهجية ليست الإشكالية الوحيدة التي تواجهها عملية البحث الأكاديمي في العلوم الإنسانية، فإنها تبدو بوصفها أكثر إشكاليات هذه العملية أهمية وأشدها

خطورة طالما أن الأداة المنهجية فيها هي المسؤولة عن تحديد طبيعة المادة الأولية اللازمة للبحث (البيانات/الإحصائيات/المعلومات)، وكيفية جمعها والتعاطي معها بقصد تحويلها إلى معطى أو منتج نهائي قابل للاستخدام والتوظيف، على الصعيدين الفكري النظري والعملي التطبيقي، للتحقق من الفرضيات والتثبت من صحتها، واستخلاص النتائج منها. ويعني ذلك أن اختيار الباحث لمنهج البحث، يفرض عليه الالتزام باختيار واستخدام نوع، أو أنواع محددة من:

- المادة الأولية للبحث
- آليات وأساليب جمع المادة الأولية للبحث واستخلاص المعلومات منها ومعالجتها، ثم صياغة الاستنتاجات وتأسيس النظريات

وذلك بقصد الصول إلى فهم أوسع وأعمق للظاهرة موضوع البحث، ومعرفة أصوب وأدق بواقعها واحتمالات تطورها واتجاهات ذلك التطور ومؤدياته. فما هو "المنهج" تلك الأداة القادرة على إنجاز كل هذه الوظائف والاستجابة لكل تلك المطالب؟

يرجع اصطلاح المنهج method في أصوله اللغوية الأجنبية إلى المصطلح الإغريقي methodes الذي استخدمه أفلاطون وأرسطو بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة. أما المعنى الاشتقاقي للمصطلح، والذي استقرت أركانه الأساسية منذ القرن السابع عشر فيشير إلى "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"(1). هكذا يكون المنهج في أوسع معانيه:

- "الوسيلة لتحقيق هدف، وطريقة محددة لتنظيم النشاط المعرفي"(2)
- الطريق المؤدي إلى الغرض المطلوب عبر العقبات والمصاعب(3)
- وسيلة وأسلوب الوصول إلى الأهداف المعرفية، وضمان حسن سير العقل بحثا عن الحقيقة وكشفا عنها بالاستناد إلى فروض يتأسس عليها البحث عن المعرفة(4).

وتؤكد ملاحظتنا لظاهرة تعدد مناهج البحث في العلوم الإنسانية وتباينها، عدم اكتمال صياغة مفهوم واضح ومحدد لهذه المناهج، والافتقار إلى وجود اتفاق عام بشأنها، فضلا عن شيوع الخلط والالتباس بين مفهومين مختلفين، على الرغم من تداخلهما وتكاملهما، وهما مفهوما "المنهج method والمدخل/المقترب APPROACH"(5). حيث إن المدخل ليس هو المنهج، إذ يشير المدخل إلى جانب أو نوع معين من البيانات المتعلقة بموضوع دراسته، يستخدم الباحث قواعد وآليات منهجه البحثي لجمعها وتنظيمها ودراستها واستخلاص المقدمات والنتائج منها للتحقق من فرضية الدراسة واثبات صوابها أو خطئها، وصياغة التعميمات النظرية وفقا للنتائج التي يتم التوصل إليها(6). فاستخدام أحد مناهج البحث لدراسة ظاهرة الصراع الاجتماعي أو الدولي مثلا، يمكن أن يتم بالتركيز على البعد الاقتصادي لهذه الظاهرة بوصفه أحد أبعادها المتعددة والمتنوعة مما يفرض على الباحث دراستها باستخدام المدخل الاقتصادي، حيث يجمع البيانات المتعلقة بالعامل الاقتصادي ودوره في خلق الصراع أو إنهائه، وتصعيده أو تهدئته، وربطه بهذا المتغير أو ذاك، ومن ثم يطّق مجموعة القواعد والآليات الخاصة بمنهجه على تلك البيانات والنتائج المستخلصة منها لإثبات فرضية الدراسة أو نفيها، وهو ما تفعله كل المناهج والمداخل البحثية بطريقتها الخاصة، دون أن يكون هناك منهج أو مدخل محددان، يتوجب على الباحث الرجوع إليهما عند إنجازه لأحد مشاريعه البحثية. حيث تكون المفاضلة بين مناهج البحث والمداخل الملائمة لها مشروطة برغبة الباحث ونوعية اهتماماته من جهة، وطبيعة موضوعه من جهة ثانية، وفرضيته وخطته والأسئلة التي يسعى للإجابة عنها من جهة ثالثة.

إن استخدام الباحثين للمناهج والمداخل البحثية بكل ما تتضمنه من قواعد وآليات محددة ووسائل وأساليب مشخصة لجمع البيانات وتنظيمها ومعالجتها، واستخلاص المقدمات والنتائج منها، يستهدف تقليل حجم المشكلات التي تواجه عملية البحث، وتقليص الآثار السلبية الناجمة عن تأثر الباحث بالعوامل التي تحرف حكمه

عن الواقع، وتقلل قدرته على التحقق من فرضياته، وصياغة التعميمات الصحيحة بشأنها. ويمكن تحديد هذه العوامل في "الذاتية، والقيمة، والأيديولوجية. ففي الذاتية يقّوم موقف الباحث من موضوع دراسته بوصفه فردا أو شخصا معينا، بينما يقّوُم موقفه في القيمة بمعايير جماعته أو مجتمعه، على حين يتعين موقفه في الأيديولوجية بوصفه متوحدا بجماعته متقمصا لمجتمعه"(7). وبذلك فإن اعتماد الباحث للمنهج والتزامه بقواعده وآلياته هو الضمانة الأولى، إن لم تكن الوحيدة، لموضوعية الدراسة التي ينجزها وعلميتها، وشرطا أساسيا لازما لتخليصها من عيوب الذاتية والقيمية والأيديولوجية، والمشكلات المرتبطة بها والناجمة عنها. وإذ يعتمد إنجاز أي بحث على صحة الإجابة التي يقدمها الباحث للأسئلة الثلاثة:

- ماذا ندرس؟
- لماذا ندرس؟
- كيف ندرس؟

فإن البحث في إشكالية المنهج في عملية البحث الاكاديمي، يرتبط بالأساس بإجابته عن السؤال الثالث "كيف أو بأي منهج ندرس موضوع البحث؟"، ولا بد للمنهج، بوصفه شرطا لازما للبحث الرصين المتسم بالموضوعية والعلمية، من امتلاك خصائص معينة تؤهله للقيام بدوره المفترض في إرساء النشاط البحثي على قواعد موضوعية وعلمية راسخة ورصينة في مقدمتها البُعد عن الأفقين الفلسفي والأيديولوجي اللذين "لا يمكن حسمهما علميا، وليسا من شأن الموضوعية العلمية"(8)، لأنهما أفقان غير قابلان للقياس والتثبت إلى حد كبير مما يتعذر معه الاتفاق بشأنهما. فالفلسفة إطار شمولي لكل العلوم يتسم باتساعه وعموميته، وموقف إنساني من الحياة والمجتمع والعالم، يقوم على افتراضات عامة وواسعة، يصعب التحقق من مصداقية وموضوعية الجزء الأكبر منها، ناهيك عن طبيعتها الحدسية أو التأملية. وتبدو الأيديولوجية على خلاف الفلسفة بفعل محدوديتها وتركيزها على جانب أو جوانب محددة من النشاط الإنساني، وانشغالها بتحديد أهداف وغايات السلوك الإنساني، الفردي أو الجماعي أو كليهما معا، وهو ما يجعلها ذات طابع منحاز وغير محايد منذ

البدء. لذلك فإن الأفقين الفلسفي والأيديولوجي، يدفعان عادة بالنشاط البحثي المنهجي بعيدا عن موضوع الملاحظة الأساس له، ويجعلان ذلك النشاط مشدود الانتباه إلى جوانب محددة دون غيرها من جوانب ذلك الموضوع، فيفقد البحث جراء ذلك موضوعيته وعلميته اللتان هما شرط صوابه ومصداقيته. أما المنهج العلمي المجرد من المواقف الفلسفية والأيديولوجية، والقائم على قواعد وآليات تم اختبارها والتحقق منها، فهو وحده الذي يسمح للباحث أن يفصل بين كونه منتميا من الداخل إلى الظاهرة التي يدرسها، وكونه دارسا لتلك الظاهرة من الخارج، مما يفترض به أن يتفحص خصائصها وأبعادها وقوانينها الجزئية والكلية بأقصى قدر ممكن من الحيادية والموضوعية. وعلى الرغم من صعوبة الفصل بين هاتين الكينونتين، فإن تحقيقه ليس بالأمر المستحيل، وإن حدث، فهو إحدى النتائج الأساسية لاعتماد المناهج البحثية في دراسة الظواهر الطبيعية والإنسانية على حد سواء، بفعل ما يوفره لمثل هذه الدراسات من القدرة على صياغة فروض وتعميمات نظرية قابلة للتحقق من صحتها، تأسيسا لتعميمات نظرية مبرهن على صدق أحكامها العامة المجردة، "وعلى هذا الوجه يتجلى في صوغ الفرض واختباره، كل ثراء المنهج العلمي وخصوبته، فيه تنتظم الوقائع حول المفهومات، ومن تحققه تتولد القوانين والنظريات"(9). هكذا يكاد مفهوم المنهج أن يتماهى ومفهوم التنظيم، فالفكر المنهجي هو الذي يكون التنظيم أبرز وأهم خصائصه، ما دام المنهج يمارس تأثيره في صورة تنظيم وتخطيط مسبقين لعملياتنا العقلية وقواعدها وأساليبها وآلياتها المستخدمة في معالجة مواردنا المعرفية، بالقدر نفسه الذي يمارس فيه المنهج دوره في إضفاء خصائص التصنيف والتنظيم والارتباط والاتساق والسببية والغائية على معالجتنا للظاهرة موضوع البحث(10). ويمكن القول في ضوء هذا البعد التنظيمي الأصيل للمنهج "إن العلم في صميمه معرفة منهجية.. ونستطيع أن نقول إن المنهج هو العنصر الثابت في كل معرفة علمية"(11). ولكن ما هي مناهج البحث التي تنطبق عليها هذه الخصائص؟ تبدو الإجابة عن هذا السؤال عسيرة في ظل تعدد مناهج البحث وتباين آراء المفكرين والباحثين بشأنها ، إلا أن

ذلك لا يمنع من محاولة النظر إليها بوصفها تنتهي في محصلاتها الأخيرة إلى ثلاثة مناهج أساسية هي:

- المنهج الاستنباطي: الانتقال من العام/الكلي ←إلى← الخاص/الجزئي.

- المنهج الاستقرائي: الانتقال من الخاص/الجزئي ←إلى← العام/الكلي.

- المنهج المركب (البنياني/البنائي/البنيوي).

حيث ينطلق المنهج الاستنباطي من الظواهر العامة/الكلية منتقلا إلى ظواهرها الجزئية، وينطلق المنهج الاستقرائي من الظواهر الجزئية وصولا إلى الظواهر العامة/الكلية، أما المنهج البنيوي فله خصوصيته الحركية (من ←——— إلى) التي تبدو بحاجة إلى المزيد من التوضيح.

البنيوية مفهوما..

تقتضي دراسة البنيوية بوصفها منهجا للبحث العودة إلى مصطلح (البنية) الذي جرى تداوله لأول مرة في أول مؤتمر لغوي دولي عقد في (لاهاي) عام 1928، لكنه لم يرد في هذا المؤتمر بصيغة المفرد (بنية) بل جاء بصيغة مركبة (بنية منظومة Structure dun systeme)، ثم اكتسب في مرحلة لاحقة صيغة الصفة (بنيوي Structural)، ثم جرى استخدامه مرادفا لمصطلح منظومة (SYSTEME) ليصبح المنظور البنيوي مقابلا على وجه العموم للمنظور التكويني أو النظمي أو النظامي(12). وينطوي المعنى الاصطلاحي للبنية في اللغة العربية على دلالة معمارية يستمدها من الفعل الثلاثي (ب ن ى ، ي ب ن ي، بناء وبناية وبنية)، وبنية الشيء في اللغة العربية تعني تكوينه والكيفية التي شُيد على نحوها هذا البناء أو ذاك، ومن هنا يأتي الحديث عن بنية المجتمع وبنية الشخصية وبنية اللغة، وحين يفّرق

العرب بين المعنى والمبنى يكون مقصودهم بكلمة مبنى ما يقصده اليوم علماء اللغة بكلمة البنية(13). ويُشتق الاسم Sreucture في اللغات الاجنبية من الفعل اللاتيني Struere الذي يعني بنى أو شيّد(14)، ويحدد قاموس روبرت للبنية عددا من المعاني تشمل:

- طريقة تشييد البناء.
- تناسق أقسام البناء من حيث التقنية المعمارية والجمال التشكيلي.
- كيفية النظر في مجموعة مشخصة مكانية، في أقسامها وتنظيمها، صورة يمكن ملاحظتها وتحليلها تعرضها عناصر موضوع ما.
- تنضيد الأقسام في مجموعة مجردة، في ظاهرة، في منظومة معقدة، مما يعتبر عادة ميزة دائمة لهذه المجموعة.
- المعنى الاخير، الفلسفة، ينحو الاخصائيون والمؤلفون في استعمال لفظ Structure= بنية مناحي مختلفة، بصدد مجموعة أو كل مؤلف من ظواهر متظافرة بحيث تتبع كل منها الظواهر الأخرى ولا يمكن أن تكون ما هي إلا في علاقتها بها(15).

ويرى روجيه غارودي في البنية "منظومة من علاقات وقواعد تركيب ومبادلة تربط بين مخلف حدود المجموعة الواحدة بحيث تعّين هذه العلاقات وهذه القواعد معنى كل عنصر من العناصر"(16). وينظر جان بياجيه إلى البنية بوصفها "نسق من التحولات له قوانينه الخاصة باعتباره نسقا (في مقابل الخصائص المميزة العناصر/الأجزاء التي يتكون منها ذلك النسق) علما بأن من شأن هذا النسق أن يظل قائما ويزداد ثراء بفضل الدور الذي تقوم به تلك التحولات نفسها دون أن يكون من شأن هذه التحولات أن تخرج عن حدود ذلك النسق أو أن تهيب بأية عناصر أخرى تكون خارجة عنه"(17). ويعّرف كلود ليفي شتراوس البنية بأنها "تحمل أولا وقبل كل شيء طابع النسق أو النظام، فأية بنية تتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول يَعرِضُ للواحد منها أن يُحدِثَ تحولا في باقي العناصر..إن عالم الاجتماع الذي يواجه كثرة هائلة من الظواهر الاجتماعية..سرعان ما يتحقق من أن كل هذه الظواهر تعّبر

بلغة خاصة عن شيء مشترك بينها جميعا: وليس هذا الشيء المشترك..سوى البنية، أعني تلك العلاقات الثابتة القائمة بين حدود متنوعة"(18). ويقول أندريه لالاند أن البنية هي "تنسيق الأجزاء التي تؤلف كلا لمجابهة وظائفها...أو في تعبير أشمل: كلٌ مؤلفٌ من أحداث متضامنة، كل واحد منها يتعلق بالأحداث الأخرى، ولا يستطيع أن يكون ما هو كائن إلا في علاقته معها وباستمداده منها"(19). وتقودنا كل هذه التعريفات إلى القبول بالفكرة القائلة "إن كل شيء، إلا أن يكون معدوم الشكل، له بنية"(20)، ولكن دون أن يستتبع ذلك القول بمادية ومحسوسية كل البنى، إذ لا توجد البنية في صميم الموجودات والظواهر بل هي التي تحتويها، تؤطرها، تنتظمها بصيغ تصورية أو افتراضية. وإذا كانت البنية قابلة للإدراك حسيا أحيانا، فإنها ليست كذلك دائما، لأنها ليست في حد ذاتها وجودا ماديا بقدر ما هي تصور نفهم بواسطته طبيعة ما ندرسه، ونشرح مكوناته وعلاقاته وتفاعلاته ووظائفه. وإذ تنقسم أجزاء/عناصر/مكونات كل بنية إلى أجزاء خاصة بها وأخرى مشتركة بينها وبين البنى الأخرى، فإن أية محاولة للوصف والفهم والتفسير باستخدام مفهوم البنية وبالاعتماد عليه، يفترض أن تنطلق من وتؤدي إلى الأفكار الأساسية الثلاث فيه وهي:

1. تفرد البنى وتمايزها
2. ارتباط البنى والتأثير التبادلي المتفاعل بينها
3. قابلية البنى للتفكيك والتركيب والقياس والمقارنة

وبقدر تعلق الأمر بالبنيوية بوصفها منهجا للبحث، فإنها تعني بأبسط صياغة وأيسر تعبير منهج البحث الذي ينطلق من مفهوم البنية ويقوم عليه ويستخدمه لدراسة مواضيعه والبحث فيها. وترجع أصول البنيوية بوصفها منهجا للبحث إلى الأنموذج البحثي اللغوي الذي صممه عالم اللغة السويسري "فرديناند دي سوسير"، ثم طّبقه "كلود ليفي شتراوس" في الدراسات الأنثروبولوجية ويقوم هذا الأنموذج على الأركان التالية(21):

- ✓ الكلية.. أي أن للبنية وجودا قائما بذاته له استقلاليته وقدرته على إنجاز انشطته ووظائفه بوصفها بناءً كليا له أجزاءه الداخلية الخاضعة لقوانين منبثقة من داخل البنية الكلية التي تحتويها والتي (أي هذه القوانين) تحدد طبيعة هذه البنية من جهة، وطبيعة أجزائها من جهة أخرى.
- ✓ تمايز الهوية.. أي أن امتزاج أجزاء البنية والتفاعل التأثيري المتبادل بينها، يمنح هذه البنية هوية تختلف عن هوية أجزائها، وتضفي هذه الهوية المميزة على أجزاء البنية خصائص وسمات جديدة، تتجاوز وتختلف عن خصائص وسمات كل جزء منها في وجوده المنفرد. وإذ تتميز البنية بخواص تختلف عن المجموع الكمي لخواص أجزائها، فسيكون المهم في أية بنية كلية هو العلاقات التفاعلية بين أجزائها والتي تخلق بامتزاجها وعلاقاتها التفاعلية وأدوارها الوظيفية الوجود الكلي المميز لهذه البنية، وتحدد لها خصائصها ووظائفها.
- ✓ التحول.. أي أن خواص البنية الكلية وقوانينها الداخلية قادرة على تحريكها وإدامة تفاعلاتها بما يتيح لها استيعاب المتغيرات البيئية والاستجابة لمحفزاتها عبر تمثلها لتلك المتغيرات والمحفزات، وإعادة إنتاجها لها من جديد وفقا لشروطها الذاتية الخاصة.

وفي ضوء هذه الأركان، فإن استخدام منهج البحث البنيوي في البحوث الإنسانية، يعني تشخيص أجزاء البنية أو الظاهرة موضوع البحث، وتصنيفها إلى مجموعة أو عدة مجموعات، ومن ثم دراسة ماهية الخصائص المميزة لهذه الأجزاء وعلاقاتها التفاعلية ووظائفها، وموقع كل جزء منها في إطار البنية أو الظاهرة الكلية وعلاقاتها ووظائفها، ثم تركيب هذه الخصائص والعلاقات والوظائف لاستخلاص النتائج الجزئية والكلية منها. ولا بد هنا من التذكير بالطابع التجريدي لهذا النوع من الدراسات بما قد يقّرب الباحث من المجرد والعام، ويبعده عن المحسوس والخاص. وقد استند أنموذج "دي سوسير" للبحث اللغوى على توزيع العلاقة بين البنى من جهة، والبنى وأجزائها من جهة ثانية على محورين هما محور علاقة التزامن ومحور علاقة التساكن، حيث

يشير محور التزامن إلى علاقة التعايش الزماني (وحدة الزمان/المعيات) بين البنى والأجزاء المختلفة في طبيعتها ومكان وجودها وبذلك فإنه محور مفهومي سكوني، ويشير محور التساكن إلى علاقة التعايش المكاني (وحدة المكان/التتاليات) بين البنى والأجزاء المختلفة في طبيعتها وزمن وجودها وبذلك فإنه محور مفهومي تطوري. ويزودنا محور التزامن المختص بالمعيات الساكنة بقوانين المجال البنيوي ومطابقاته وعلاقاته، ويزودنا محور التساكن المختص بالتتاليات التطورية بالتتابع التطوري التاريخي لها ومطابقاتها وعلاقاتها مع بقاء المحورين نظريين ومجردين من جهة ومتحدين ومتفاعلين ضمن البنية الواحدة من جهة أخرى.

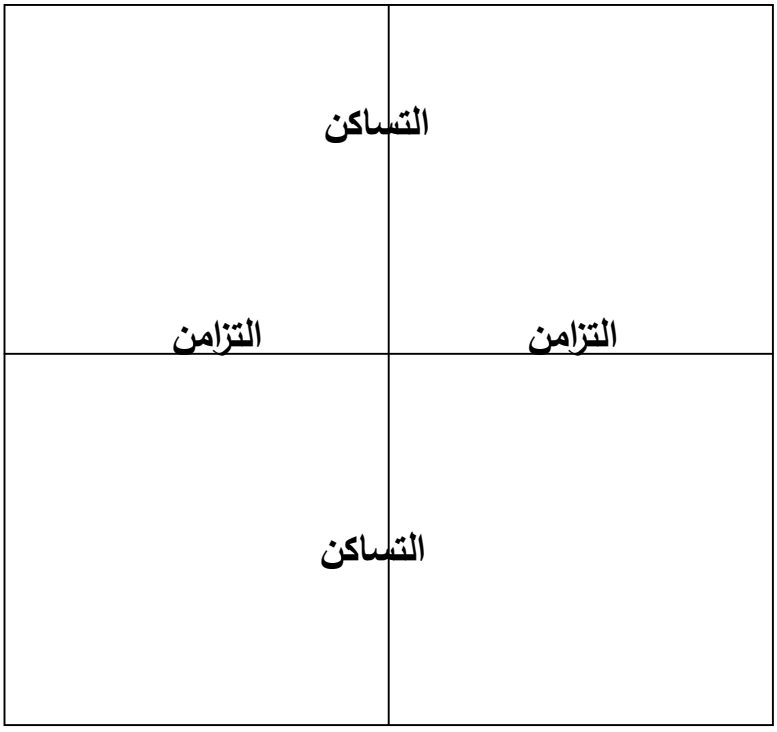

وإذا ما كانت البنيوية قد اتخذت أحيانا صورة النسق الفلسفي، فإنها لم تزعم لنفسها قدرة أو خاصية كهذه، لأنها في نظر روادها "ليست..فلسفة وإنما هي مجرد

منهج للبحث العلمي"(22)، أو هي على حد قول "رولان بارت" "نشاط يمضي إلى ما وراء الفلسفة"(23)، وعلى هذا الأساس يمكننا القول مع "جان بياجيه" بأن البنيوية "منهج بحث لا مذهب"(24)، وهو ما يؤيده أيضا "بول ريكور" عندما ينظر إليها على أنها من بين "منهجيات بحث صالحة بقدر ما تقدم من أنساق معرفية تفسر الظواهر حسب وجهة نظر معينة ضمنية لا بد من الاعتراف بوجودها"(25)، ومن ثم فإنها لا تمثل بالنسبة لمن يوصفون بأنهم بنيويون إلا "مناخا فكريا مشتركا يجمع بينهم"(26). ويرى "شتراوس" أن البنيوية بوصفها منهجا للبحث، تستمد خاصّيّتها هذه من تعاملها مع الأشياء والظواهر والأحداث إنطلاقا من حقيقة كونها بنى/أنساق/أنظمة كلية موحدة ومكتفية بذاتها، يتم وصفها وتصنيفها وتفسيرها وتحديد قوانينها وماهيتها وصيرورتها وسيرورتها الذاتيتين على أساس أن "المنظومة أو المظهر هو دائما بالطبيعة شيء آخر غير مجموع أجزائه وأكثر من هذا المجموع لأنه يشتمل كذلك على العلاقات بين الأجزاء، أي شبكة اتصالاتها التي تضيف عنصرا مكملا مهما"(27). وبذلك فإن المقولة الأساسية في البنيوية بوصفها منهجا كما يقول "غارودي" هي "مقولة العلاقة وليس الكينونة وبالتالي تأكيد أسبقية العلاقة على الكينونة، وأولوية الكل على الأجزاء، فالعنصر لا معنى له ولا قوام إلا بعقدة العلاقات المكّونة له، ولا سبيل إلى تعريف الوحدات إلا بعلاقاتها"، وعلى حد قوله فإن كارل ماركس هو من وضع أساس هذه البنيوية المطبقة في العلوم الانسانية عندما كتب في إطروحته السادسة عن فيورباخ "إن الفرد هو جملة علاقاته الاجتماعية"(28). وإذ يقول "بارت" أن البنيوية تتضمن نشاطا "يتألف من سلسلة متوالية من العمليات العقلية التي تحاول بناء الموضوع لتكشف عن القواعد التي تحكم وظيفته"(29)، فإنه بذلك يضيف إلى المنهج البنيوي بعدا إيجابيا، يتجسد في قدرته على تمكين الباحثين الذين يستخدمونه من معالجة موضوعاتهم على المستوى أو من المنظور الوظيفي أيضا. وعليه، فإن أساس المنهج البنيوي هو تصور أية ظاهرة بوصفها بنية تتكون من علاقات ووظائف أكثر مما تتكون من أجزاء، إذ ليست الأجزاء الفرعية التي تتكون منها البنية مهمة في حد ذاتها، بل تكمن أهميتها في موقعها ودورها ووظيفتها في هذه

البنية، ونوعية ونتائج علاقات التفاعل بينها وبين تلك البنية من جهة، وبينها وبين بعضها من جهة ثانية. وبينها وبين البنى الأخرى والأجزاء المكونة لها من جهة ثالثة. وبذلك يرتكز المنهج البنيوي ويقوم على قواعد مفادها:

1. إن أية ظاهرة هي بنية كلية تتكون من مجموعة أجزاء/مكونات فرعية، تربطها ببعضها علاقات تفاعلية داخلية، تحدد ماهية هذه البنية ومكوناتها وخصائصها ووظائفها الكلية والجزئية وحركيتيها النمائية والتحولية على حد سواء.
2. إن طبيعة أية بنية وخصائصها ووظائفها تتحدد بدلالة طبيعة علاقة الامتزاج والتفاعل الوجودي والوظيفي بين طبيعة وخصائص ووظائف أجزائها/مكوناتها الفرعية في إطار تلك البنية التي تنتظمها وتوحدها لا بدلالة طبيعة وخصائص ووظائف تلك الاجزاء الفرعية في صورها المنفردة المستقلة.
3. إن علاقة الامتزاج والتفاعل بين أجزاء/مكونات أية بنية هي المحدد الأساس لطبيعة تلك البنية وخصائصها ووظائفها، وبما يتجاوز طبيعة وخصائص ووظائف أجزائها في حالاتها المنفردة المستقلة، مثلما يتجاوز محصلات جمعها التراكمي الكمي غير المتفاعل.

<u>البنيوية منهجا للبحث..</u>

إذا قبلنا بالتصور الذي يرى في المنهج "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"(30)، وبما يتفق مع الرأي الذي يعد المنهج "طائفة من القواعد المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة"(31). فسيكون بمقدورنا تلمس الإمكانات الإيجابية التي تنطوي عليها البنيوية إذا ما جرى استخدامها كمنهج للبحث في الدراسات الانسانية بحكم خصائصها السابقة الذكر. إذ يسمح استخدام المنهج البنيوي برؤية المجتمع بوصفه بنية كلية أولية، تتكون بدورها من بنيات جزئية ثانوية، تتمتع كل بنية منها بطبيعتها وخصائصها وقوانينها وظائفها الخاصة التي تعبر عن

نفسها عبر أنظمة اجتماعية متعددة ومتنوعة، يمثل كل نظام منها بنية فرعية مستقلة قائمة بذاتها، كنظام القرابة والنظام العرقي والنظام الطبقي ونظام السلطة السياسية ونظام العلاقات الإقليمية والدولية. ويعني ذلك إمكانية دراسة البناء/النظام المجتمعي الكلي، أو دراسة البنيات الفرعية التي يتكون منها هذا البناء، أو دراسة علاقاتها وقوانينها التفاعلية، وأدوارها الوظيفية، أو القيام بأكثر من نوع واحد من هذه الدراسات في آن واحد. هكذا نستطيع أن نفهم أسلوب "نيكولاس بولانتزاس" في دراسة "علاقات الإنتاج والدولة والأيديولوجية..من حيث هي أبنية ميدانية ضمن البنية الاجتماعية الشاملة التي تحتويها"(32). إذ يقوم المنهج البنيوي على افتراض ارتباط التكوين/البناء الاجتماعي ارتباطا وثيقا بمكوناته ومستوياته البنائية التي يكتسب عبرها وجوده الحقيقي والعياني، ويحوز بفعلها تركيبته الخاصة التي تمتزج فيها وتتفاعل في آن واحد أساليب إنتاجية متعددة ومتنوعة، يتميز أحدها بهيمنته وغلبته على الأساليب الإنتاجية الأخرى المتعايشة في إطار البناء الاجتماعي الكلي بما يسمح في النهاية للأسلوب الإنتاجي المهيمن بأن يطبع بطابعه كل عناصر البناء الاجتماعي وخصائصه وعلاقاته وقوانينه ووظائفه الجزئية والكلية، ليكون هناك في النهاية "نمط من العلاقة تحكم فيه وحدة البنية تكوين الأبنية(الهياكل)الميدانية ذاتها، أي أنها تحدد طبيعتها وتحدد موقعها ووظائفها"(33). وبذلك فإن استخدام المنهج البنيوي يسمح للباحث بقدر ما يفرض عليه:

1. دراسة البنية الكلية بوصفها ظاهرة مستقلة قائمة بذاتها.
2. دراسة الأجزاء/المكونات الفرعية للظاهرة بوصفها ظواهر مستقلة قائمة بذاتها.
3. الانتقال من دراسة الظواهر الواعية إلى دراسة بنيتها التحتية اللاواعية.
4. تحديد ودراسة العلاقات الإرتباطية التفاعلية بين البنية الكلية ومجمل أجزائها/مكوناتها من جهة، وبين البنية وكل مكون فيها من جهة أخرى، وبين المكونات الجزئية للبنية من جهة ثالثة.

5. تحديد ودراسة القوانين الأساسية والفرعية لآليات الارتباط والتفاعل للبنية الكلية، أو مكوناتها الجزئية، أو كليهما معا.

ويعني كل ذلك أن الباحث الذي يستخدم المنهج البنيوي لدراسة أية ظاهرة، قادر على دراسة بنياتها الكلية والفرعية، مثلما هو قادر أيضا على صياغة المخططات النظرية لتحديد ماهية العلاقات الإرتباطية والوظيفية بين هذه البنيات والكشف عن قوانينها وآلياتها واحتمالاتها المستقبلية. ومن ثم فإن هذه الدراسة لن تتضمن الوصف والتفسير فقط بل والتنبؤ أيضا، ولن تعالج الظاهر فقط بل والباطن أيضا، ولن تختص بالجزئي فقط بل والكلي أيضا، لأن معرفة المقدمات الصحيحة والتعيين الصحيح والدقيق والموضوعي لعلاقات الارتباط والتفاعل، واتجاهات الحركة والتغير، تساعد على رؤية الصورة بشموليتها وتفاصيلها معا، وتسمح بصياغة التوقعات المستقبلية بأقرب صورة ممكنة إلى الدقة والموضوعية العلمية بما يزود الدراسات الانسانية بقدرات عملية وتنبؤية تكاد تقارب مثيلاتها في البحوث الطبيعية(34).

ونتيجة لكل ما تقدم، فقد عادت الدعوة إلى استخدام المنهج البنيوي لتغزو من جديد أروقة عالم البحوث الانسانية، وإن جاءت أحيانا تحت مسميات أخرى، كما هو الأمر مع "ديفيد ايستون" أحد أبرز علماء السياسة المعاصرين، ومؤسس المنهج النظمي، والذي هو ذات المنهج البنيوي ولكن بتسمية مرادفة، الأمر الذي يؤكده قيام الدراسات النظمية على فكرة دراسة الظواهر السياسية انطلاقا من أن كل ظاهرة منها تمثل نظاما/بنية سياسية ذات طبيعة جزئية بالنسبة للنظام/البنية الكلية التي هي جزء منها، بقدر ما هي نظام/بنية ذات طبيعة كلية بالنسبة للأنظمة/البنى الجزئية التابعة لها. وتجد هذه الدعوة، التي يتابع فيها "ايستون" خطى "شتراوس و بولانتزاس" وغيرهم، أسبابها في اعتقاد "إيستون" بقدرة هذا المنهج على فتح آفاق بحثية جديدة، وملاحظته للدور المتعاظم للروابط والعلاقات البنيوية وضوابطها وقيودها وتأثيراتها المتزايدة (سلبا وإيجابا) في الأفراد والجماعات والمؤسسات والأفكار. فحرية الإنسان مثلا (فردا كان أو جماعة أو مؤسسة)، ليست في رأيه حالة مطلقة طالما أنها محكومة ومتأثرة دوما

بشكل العلاقة بين الفرد والمجتمع، المجتمع والمؤسسة، الفرد و/أو المؤسسة والسلطة الحاكمة، أي بين البنى/الأنظمة الجزئية والكلية(35). ويبدو النظام السياسي عنده بوصفه شكلا من أشكال البنية الجزئية المرتبطة بالبناء الكلي(الدولة)، بينما الدولة شكل من أشكال البنية الجزئية المرتبطة بالبناء الكلي(النظم الإقليمية أو الدولية)، لذلك فإن النظام، أي نظام، يبدو لديه "أقوى بكثير من كل محاولات مكوناته وأجزائه وأفراده للتمرد عليه. إن القيود البنيوية التي تحيط بالإنسان، هي قوة حاسمة وفاعلة، ومن العبث تجاهلها"(36). وإذا كان المستوى البنيوي الكلي لدى "ايستون" تجريديا وغير ملموس، فإن المستوى البنيوي الجزئي لديه عياني ومحسوس، وتتخذ عنده العلاقة بين هذين المستويين أشكالا ثلاثة(37):

- علاقة اختيارية حرة.
- علاقة إجبارية مقيدة.
- علاقة تنسيقية حاضنة.

حيث تسود العلاقة الاختيارية الحرة عندما يستقل المستوى البنيوي الجزئي عن تأثيرات المستوى البنيوي الكلي، وتسود العلاقة الإجبارية المقيدة عندما يهيمن المستوى البنيوي الكلي بتأثيراته على المستوى البنيوي الجزئي بحيث يحدد الأول خصائص الثاني ووظائفه وخياراته التي ستكون في الغالب ذات طبيعة أحادية وقسرية، وتسود العلاقة التنسيقية الحاضنة عندما يكون المستوى البنيوي الكلي إطارا عاما يحتضن المستوى البنيوي الجزئي، ويحدد طيفا واسعا ومرنا للخيارات التي يسمح له بانتقاء ما يناسبه منها بحرية. هكذا يكون النظام السياسي مستوى بنيويا فرعيا ضمن المستوى البنيوي الكلي الذي تمثله الدولة بحيث يرتبط بخصائص هذا الأخير ووظائفه الذاتية ويخضع لمتطلباتها من جهة، بقدر ما يرتبط أيضا بخصائص الدولة ووظائفها ويخضع لمتطلباتها من جهة ثانية، وبخصائص النظام الاجتماعي العام ووظائفه ويخضع لمتطلباتها من جهة ثالثة. وبذلك يوفر استخدام المنهج البنيوي/النظمي في دراسة الظواهر إمكانية الإحاطة بأبعاد موضوعات البحث من حيث: الخصائص، المكونات، المستويات، الوظائف، العلاقات، التفاعلات، الاحتمالات، المدخلات، المخرجات.

وطبقا لشتراوس، فإن المنهج البنيوي، المستخدم في الانثروبولوجيا مثلا لدراسة ظاهرة القرابة في المجتمعات الإنسانية، يمكن استخدامه أيضا في علم السياسة لدراسة ظاهرة تركز السلطة. حيث إن ادراك طبيعة هذه الظاهرة وفهمها في صورتها الأقدم والأكثر بساطة والمنعكسة في انقسام المجتمع إلى حكام ومحكومين، يقتضي معالجتها بوصفها علاقة تفاعلية ضمن بنية/منظومة اجتماعية معينة، ومن المفترض دراسة تلك البنية/المنظومة لفهم الظواهر المرتبطة بها والناتجة عنها. وبتطبيق ذلك على بنية المؤسسة السياسية، يمكن القول بأنها تتكون من ثلاث بنى فرعية متداخلة ومتفاعلة سلبا وإيجابا:

1. من يحتكر السلطة السياسية ويمارسها.
2 من تُمارِس السلطة السياسية نشاطاتها ووظائفها بواسطته.
3 من تُمارِس السلطة السياسية نشاطاتها ووظائفها عليه.

ووفقا للمنهج البنيوي، فإن وجود بنية ما يعني وجودا مقابلا وموازيا لمجموعة من العناصر المترابطة التي تقوم بينها علاقات تفاعلية، تتخذ عادة ثلاثة أشكال أساسية:

- علاقة إيجابية (تطابق).
- علاقة سلبية (تنافر).
- علاقة مركبة إيجابية/سلبية (تطابق/تنافر).

ويذهب دعاة المنهج البنيوي إلى أن جوهر السلطة السياسية الذي تعرفه عموم المجتمعات الإنسانية، يستند بالأساس إلى قاعدة الحرص على منع تجزئة السلطة أو تشتتها بما يُمكن أن يتسبب في فقدانها لهيمنتها على المجتمع ودورها التوجيهي الذي تمارسه فيه وعليه. بذلك لا نكون بحاجة إلى البحث عن تفسير لكيفية ظهور السلطة وأدوارها وأدواتها في إطار البنية الاجتماعية السياسية، لأن السلطة السياسية تمثل الشرط اللازم لوجود تلك البنية واستمرارها وقدرتها على القيام بأدوارها وإنجاز وظائفها وتحقيق أهدافها. ومن ثم فإن فهم طبيعة البنية الاجتماعية السياسية وخصائصها، لا يكمن في عناصر/مكونات تلك البنية، بل في العلاقات التفاعلية المتبادلة بين تلك

العناصر(38). ولأن المبادئ البنيوية، وهي أيضا مبادئ المنهج البنيوي، تحدد طبيعة وخصائص البناء/النظام الاجتماعي الكلي وأنساقه ومؤسساته القيمية والعقائدية والاقتصادية والسياسية، وتعّين في النهاية الوظائف والوسائل والأهداف الكلية والجزئية للبناء/للنظام الكلي وأنساقه ومؤسساته الفرعية. فإن ذلك يعني أن تشابه بنيتين/نظامين، ينتج بالأساس عن تماثل تكويناتهما وخصائصهما البنيوية بقدر ما يدل على ذلك ويثبته. لذلك يرى "شتراوس" أن قيمة الأبحاث التي تستخدم المنهج البنيوي وفائدتها الحقيقيتين، تعتمدان على "ترجمة البنيات إلى نماذج تتشابه خصائصها الشكلية بصرف النظر عن العناصر التي تؤلفها. مهمة البنيوي هي تعيين وعزل مستويات الواقع التي لها قيمة استراتيجية من الزاوية التي تقع فيها، بعبارة أخرى، التي يمكن أن تُمثّل بشكل نموذج أيا كانت طبيعة هذه النماذج"(39).

ولكن كل ما تقدم لا يمنح لأي منهج من مناهج البحث، بما في ذلك المنهج البنيوي بخصائصه التي سبق ذكرها، الحق في أن يزعم لنفسه القدرة على تقديم تفسيرات كلية وشاملة طالما أن هذه المناهج مجرد أدوات معرفية مهمتها المساعدة على تجميع عناصر الصورة المعرفية والربط بينها وتوضيح أبعادها وعلاقاتها، منفردة أحيانا، وبالاشتراك مع المناهج الأخرى في أحيان أخرى، وهو الغالب. لذلك لا بد من تجاوز النزعة البنيوية المذهبية المجردة التي تربط كل ظاهرة أو واقعة أو علاقة في الإطار الاجتماعي بالبنية والبنية وحدها دون الرجوع بالتشكيلات والعلاقات البنيوية إلى النشاط الإنساني الذي ينتجها. وعليه فإن قدرة المنهج البنيوي على الفعل المعرفي الإيجابي، لا تظهر ولا تتحقق كليا إلا باستخدامه المتناوب لفعاليتي/آليتي التفكيك والتركيب لتأمين حركته المعرفية الانتقالية الدائمة من الكل إلى الجزء ومن الجزء إلى الكل وصولا إلى القوانين التي تربط بين عناصر البنية وتنظم علاقاتها وتفاعلاتها وتنجز وظائفها الداخلية والخارجية. فالبنية إطار مشترك يجمع الظواهر والوقائع الإنسانية ويربط بينها وجوديا وتفاعليا، وهي لا تنفي الفعل المجتمعي المجرد الذي يولّد كل البنى، مثلما أنها لا تنكر الفعل الفردي العياني الذي يولد ويتطور في إطار

هذه البنى وبفعلها، ولكن دون أن يتماهى فيها أو معها. ومن ثم فإن استخدام البنيوية منهجا للبحث، يمكن أن يساعدنا على إدراك الظواهر والوقائع موضوع البحث في إطار البنى الكلية التي تكون جزءا منها، بقدر ما يساعدنا في الوقت ذاته على ملاحظة وتلمس علاقات الارتباط والتفاعل بين تلك الأجزاء من جهة، وبينها وبين بنيتها الكلية من جهة ثانية، وبين الأجزاء وبنيتها وأجزاء وبنيات البيئة الخارجية من جهة ثالثة. ويعني ذلك قدرة المنهج البنيوي على تزويد مستخدمه بإمكانية رؤية الظاهر والباطن معا والإحاطة بالجزئي والكلي سوية بما يوفر لهم في النهاية القدرة على وصف موضوع دراسته وتفسير خفاياه والتنبؤ بتحولاته واتجاهاته المستقبلية بما يفتح أمام الباحثين آفاقا رحبة، ويضع بين أيديهم فرصا كبيرة لمعالجة موضوعاتهم بأقرب صورة ممكنة إلى الموضوعية والعلمية.

الهوامش

* نستخدم إنساني هنا بما يعني إنساني واجتماعي في آن واحد مستندين في ذلك إلى البديهية المعرفية التي تفيد بأن الإنسان كائن اجتماعي بما يجعل كل ما هو إنساني اجتماعيا بشكل ما ودرجة معينة.

1. عبد الرحمن بدوي. مناهج البحث العلمي. الكويت. ط3. 1977. ص15.
2. روزنثال وآخرون. الموسوعة الفلسفية. ترجمة: سمير كرم. دار الطليعة. بيروت. ط1. 1974. ص460.
3. عبد الرحمن بدوي. مناهج البحث العلمي. مصدر سبق ذكره. ص3.
4. محمد محمود ربيع. مناهج البحث في العلوم السياسية. مكتبة الفلاح. الكويت. ط2. 1987. ص245.
5. أنظر في ذلك دراستنا المشتركة "اتجاهات رسائل الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة بغداد 1986 – 1991". المجلة العربية للعلوم السياسية. بغداد. عدد8 – 9. آب/ أغسطس 1995.
6. محمد محمود ربيع. مناهج البحث في العلوم السياسية. مصدر سبق ذكره. ص ص21 – 30.
7. صلاح قانصوه. الموضوعية في العلوم الإنسانية..عرض نقدي لمناهج البحث. دار التنوير. بيروت. ط2. 1984. ص ص57–58.
8. المصدر السابق. ص345.
9. المصدر السابق. ص390.
10. فؤاد زكريا. التفكير العلمي. الكويت. سلسلة عالم المعرفة. ط3. 1988. ص ص27–30.
11. المصدر السابق. ص30.
12. جان ماري اوزياس وآخرون. البنيوية. وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. 1972. ص14. ص ص 13–14.
13. زكريا إبراهيم. مشكلة البنية. مكتبة مصر. القاهرة. ص32.
14. جان ماري اوزياس وآخرون. البنيوية. مصدر سبق ذكره. ص11.
15. المصدر السابق. ص11.
16. روجيه غارودي. البنيوية..فلسفة موت الإنسان. دار الطليعة. بيروت. ط1. 1979. ص17.
17. زكريا إبراهيم. مشكلة البنية. مصدر سبق ذكره. ص33.
18. المصدر السابق. ص35.
19. غاستون بوتول. سوسيولوجيا السياسة. منشورات عويدات. بيروت. ط1. 1974. ص23–24.

20. جان ماري اوزياس وآخرون. البنيوية. مصدر سبق ذكره. ص.11

21. حول البنيوية وأصولها ومبادئها أنظر:

- جان ماري اوزياس وآخرون. البنيوية. مصدر سبق ذكره. ص ص227 – 230.

- كلود ليفي شتراوس. الانثروبولوجيا البنيوية. وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. 1977. ص52–53، 328.

- ترنس هوكز. البنيوية وعلم الإشارة. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ط1. 1986. ص ص13–17.

22. زكريا إبراهيم. مشكلة البنية. مصدر سبق ذكره. ص.23

23. إديث كروزويل. عصر البنيوية. وزارة الثقافة والإعلام. بغداد. ط1. 1985. ص.244

24. زكريا إبراهيم. مشكلة البنية. مصدر سبق ذكره. ص.23

25. مطاع صفدي. النمذجة بين التأويل والتغيير. مجلة الفكر العربي المعاصر. بيروت. عدد40. 1986.

26. المصدر السابق. ص.29

27. كلود ليفي شتراوس. الانثروبولوجيا البنيوية. مصدر سبق ذكره. ص.276

28. روجيه غارودي. البنيوية..فلسفة موت الإنسان. مصدر سبق ذكره. ص.31

29. عبد الرحمن بدوي. مناهج البحث العلمي. مصدر سبق ذكره. ص .5

30. إديث كروزويل. عصر البنيوية. مصدر سبق ذكره. ص.244

31. عبد الرحمن بدوي. مناهج البحث العلمي. مصدر سبق ذكره. ص.3

32. نيكولاس بولانتزاس. السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية. دار ابن خلدون. بيروت. ط1. 1980. ص.74

33. المصدر السابق. ص.11

34. ديفيد ايستون. البنية السياسية. عن: عبد الخالق عبد الله. الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة. مجلة المستقبل العربي. بيروت. عدد149. تموز/يوليو 1991. ص22.

35. المصدر السابق. ص.35

36. المصدر السابق. ص ص36 – 37.

37. كلود ليفي شتراوس. الانثروبولوجيا البنيوية. مصدر سبق ذكره. ص.69

38. المصدر السابق. ص.161

39. المصدر السابق. ص333.